

القضاء سفينة الاعتدال السعودي

زيد الفضيل



@zash113

الرؤية الوطنية واستشراف مستقبل التنمية

وليد الزامل



@waleed_zm

منذ عام 1970، سعت المملكة العربية السعودية إلى تطوير الخطط الخمسية بهدف رفع مستويات الاقتصاد والبنية التحتية والقوى العاملة والخدمات الأساسية. وفي تلك الفترة واجهت الخطط التنموية تحديات ارتفاع معدلات النمو السكاني والذي استلزم العمل بخطة مستدامة لتلبية الطلب المتزايد في الإسكان والخدمات والمرافق العامة. لقد كان العامل الاقتصادي العنصر المحرك للأهداف التنموية حيث توسع حجم الاستثمار في الخدمات والتعليم والصحة والإسكان في فترة الازدهار الاقتصادي (1975-1980). وفي المقابل، واجهت المشاريع التنموية تحديات انخفاض الإنفاق الحكومي نتيجة التذبذب في أسعار أسواق النفط العالمية في (1986-1990) وهو ما أكد الحاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وعدم الاعتماد على النفط كمورد رئيس لتنمية الإيرادات الحكومية.

لقد أشارت خطة التنمية الأولى (1970-1975) إلى أهمية (تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الاعتماد على البترول عن طريق زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي) (ص.25). ومن اللافت حقا توالي هذا الهدف في جميع الخطط التنموية اللاحقة حيث

أزعم أن كل من شاهد لقاء ولي العهد الأخير مع الإعلامي عبدالله المديفر سيدرك حجم التغيير الجذري في أشياء كثيرة، ابتداء من عفوية اللقاء وبعده عن الرتابة، وانتهاء بحجم الشفافية في طبيعة الخطاب المقدم من الأمير محمد بن سلمان وحالة الوعي المتنامي في سياق حديثه الاقتصادي والسياسي وصولا إلى الاجتماعي والديني والوطني بوجه عام. والحق أقول إن وعبي كان عاجزا عن إدراك واستيعاب مضامين الخطاب المقدم على مدار ساعة ونصف من الحديث المتتابع في لقطة واحدة، فكمية المعلومات فيه كانت كبيرة ودقيقة، وحجم الإنشاء في حديثه كان ضخما جدا، فالأرقام والنسب والمعطيات والبراهين كانت مرتكزا لحديثه، ومن كان خطابه قائما على ذلك حتما سيكون عمليا شفافا متواثما مع طبيعة ومسار المستقبل، وهو ما يجعله خطابا مختلفا ومتميزا وصانعا لملامح السعودية الجديدة المواكبة باقتدار لسياق القرن 21 ليس بوصفها تابعها بل شريكا.

كان الأخير واضحا في رؤيته منذ الإبتداء، فهو يريد أن تكون السعودية بصفتها السياسية، وموقعها الجغرافي، وقيمتها المادية والمعنوية، وعمقها الروحي الديني والتراثي المادي واللامادي، يتأريخها بصحتها وجدالها وإنسانها، بكل ذلك وغيره، أن تكون محركا لعجلة النهضة والسلام في العالم، وليست فقط مستقبلية لما يقرره الآخرون. ولهذا فقد جاءت مبادراته وبرامجه العملية لتواكب هذا المشروع خطوة بخطوة، وتهتم بتجهيز البيئة الحاضنة له ماديا ومعنويا.

أشارت خطة التنمية الثانية (1975-1980) إلى ضرورة (تخفيف اعتماد المملكة على صادراتها من الزيت الخام عن طريق توسيع القاعدة الاقتصادية) (ص.28). كما أشارت خطة التنمية الثالثة (1980-1985) إلى (أن تنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة من أبرز الأهداف الأساسية للتنمية في المدى البعيد) (ص.81). وهكذا حتى الخطة الخمسية الثامنة (2005-2010) التي أشارت في الهدف الاستراتيجي رقم (7) إلى (تنويع القاعدة الاقتصادية أفقيا ورأسيا وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني..) (ص.28). وعلى الرغم من ذلك، شكلت عملية التحول نحو تنمية القطاعات غير النفطية كرافد لدعم ميزانية الإنفاق الحكومي تحديا كبيرا خلال العقود الماضية نتيجة لعدم وجود آليات واضحة وأدوات قياس للمستهدفات الاستراتيجية. وهكذا تأثرت المشاريع التنموية بحجم الإيرادات الحكومية والطفرة الاقتصادية التي صاحبت ارتفاع أسعار النفط وبسات من اللازم الدفع بتوجه استراتيجي يرسم المرحلة المقبلة للتنمية ويستجيب لمتطلبات مرحلة الرؤية الوطنية 2030 لبناء مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح.

لقد أشار سمو ولي العهد في كلمته الضافية إلى مجمل التحولات الاقتصادية التي سوف تشهدها المملكة العربية السعودية في عصر ما بعد النفط، ولا يعني ذلك التخلي عن النفط كمورد للطاقة؛ بل الاستفادة من القيمة المضافة وتعزيز الصناعات التي تدعم قطاع النفط بالإضافة الى تنمية القطاعات التي لم تستغل في السابق مثل قطاع السياحة، والتراث الوطني، والترفيه والإسكان والتطوير العقاري. **ومنذ إقرار الرؤية الوطنية في عام 2016 وضعت خطة عملية لإصلاح الهياكل الإدارية وتطوير نظام حوكمة الأداء لقياس مستوى التقدم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للقطاعات التنموية وضمان تحقيق مستهدفات الرؤية الوطنية.** كما تم إطلاق العديد من المبادرات الاقتصادية لتنمية موارد الدولة، وتحسين فاعلية الأداء الحكومي، وتفعيل دور القطاع الخاص، وتنشيط إنتاجية المجتمع، وتعزيز مشاركة المرأة وتمكينها في سوق العمل. وخلال فترة زمنية تعد قصيرة في عمر الخطط الاستراتيجية، استطاعت العديد من القطاعات الحيوية ملامسة المستهدفات مبكرا ففي قطاع الإسكان ارتفعت نسبة التملك السكني من 47% في عام 2016 إلى 60% في عام 2020 وصولا إلى 70% بحلول عام 2030. وأضحت الإيرادات غير النفطية في نمو متسارع، حيث ارتفعت من 166 مليارات إلى 350 مليار ريال سعودي لتصبح المملكة العربية السعودية من ضمن أفضل 15 اقتصادا في العالم وهذه ليست سوى بداية المسيرة.

ومن ذلك ما تعيشه المملكة العربية السعودية من تطور ملحوظ في مشروع مدونة الأحكام القضائية، ونظام الدولة القانوني على الصعيد التجاري والجنائي والأحوال الشخصية، وكما أشار ولي العهد في حديثه بأننا لن نختصر العجلة، وأن السائح ورجل الأعمال يحتاجان إلى صيغة قانونية واضحة تكون بمثابة القوة الضامنة لحقوقه وما يترتب عليه من التزامات، وهو المعمول به في كل العالم الذي تسعى لبلوغه وزارة العدل بجهااتها القضائية، والنيابة العامة كذلك، ويات ملاحظا في كثير من القوانين واللوائح التشريعية المعلنة دقة توصيف الجرم المعني بالعقاب، ووضوح مدة وحيثية الحكم القضائي، مع التوسع في تقليص مساحة الأحكام التعزيرية التي استخدمت بشكل غير مفهوم فيما مضى.

وهو ما وضع ولي العهد يده عليه، مبينا جوهر ما كان يعاني منه المجتمع سابقا جراء عدم وضوح الدقة في بعض الأحكام الاجتهادية بالشكل الذي لم يكفل العدالة المتساوية للجميع، فقديمًا كانت مساحة الاجتهاد الشخصي في تطبيق الأحكام واسعة، وهو ما مثل لبسا لدى كثير من الناس، إذ يمكن أن يحكم قاض في منطقة ما بحكم نافذ في حق متهم، ويخالفه من حيث درجة الحكم والعقوبة في ذات الواقعة والتهمة والحديث قاض آخر في منطقة أخرى، ناهيك عن التوسع في إصدار أحكام تترجم فعلا ليس فيه نص قطعي الدلالة والثبوت كما أشار ولي العهد، الذي أكد في حوارته على أهمية أن تكون العقوبة وفق نص قرآني محكم، أو نص صحيح متواتر من السنة النبوية المطهرة، مع إشارته لإمكانية قبول حديث الأحاد في

حزب الله والمخدرات.. الموضوع أكبر هنك يا لبنان!

صالح العبدلي



@SalehAL3bdli

أعلنت وزارة الداخلية عبر بيان لها عن منح دخول إرساليات الخضراوات والفواكه من لبنان، بعدما أحبطت المملكة في عملية مشتركة بين المديرية العامة لمكافحة المخدرات والجمارك محاولة تهريب أكثر من 68 مليون حبة كبتاجون. وكأي دولة اتخذت المملكة إجراءاتها لمكافحة هذا الممنوع والجرم دوليا، كما تفاعل الجانب اللبناني بإيجاب ودعت السلطات اللبنانية «للعمل بأقصى الجهود لضبط كل عمليات التهريب...» كما ذكرت الشرق الأوسط، وأعرب رأس الكنيسة المارونية البطريك بشارة الراعي في لبنان عن غضبه في بيان صرح به وبقته عدد من القنصوات، كما عبر عدد من المحللين عن غضبهم من تصرفات حزب الله التي تجلب استعداء الدول، مما يهدد جوانب التنمية في لبنان. مشيرين بأصابع الاتهام لهم في العملية الأخيرة. لكن سرعان ما تصاعد صوت المظلومية من قبل بعض الأطراف مدعين أنها مؤامرة قامت بها المملكة لمحاربة الشعب اللبناني. بعيدا عن جهود المملكة تجاه لبنان شعبا

حال عدم معارضته لنص القرآن أولا، وطالما أنه يصب في تحقيق العدالة والمصلحة للناس والمجتمع، وهما القيمة العظمى التي جاءت الشرائع والقوانين لتتصفهما وتحقق العدل بينهما وفق رؤية ربانية رحيمة وليس وفق رؤية بشرية قاصرة.

ومن باب الإنصاف فيجب الإقرار بأن وزارة العدل قد عملت على تطوير منظومة القضاء، واستهدفت استحداث قواعد تشريعية مستمدة من ديننا الحنيف، تحمي المواطن والوفاة وتكفل له حقوقه كما يجب، لاسيما في مدونة الأحوال الشخصية وحقوق المرأة التي جاء هذا العهد ليعلي من شأنها بما يتوافق وحيثيات كتابنا وستة نبينا الصحيحة المتواترة، وهو ما يمكن أن يجد بعض ممانعة، الأمر الذي يحتاج معه إلى متابعة دقيقة لضمان التزام العمل به. أشير ختاماً إلى أن هذا التوجه الواضح والشفاف الذي أعلنه سمو ولي العهد في خطابه سيكون له أبلغ الأثر في القضاء على سمات التشدد في خطابنا الديني المرتكز على متشابه القرآن والضعيف من الأحاديث النبوية، وهو سمات المتطرفين الذين أشار إليهم ولي العهد، والذين حذر منهم الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم-، وكانوا للأسف متصدين بخطابهم عبر جناحي السنورية والإخوان المسلمين لعقود سالفة، والنتيجة أننا اكتويينا بنار القاعدة وداش وكل جبهة إرهابية أساءت إلى ديننا الحنيف أولا وأخيرا، وأسأت إلينا كمجتمع مسلم مع تطبيقها لأحكام لا تتوافق مع صريح القرآن ومتواتر السنة النبوية الطاهرة، والنتيجة ما يعيشه اليوم من تشويه لذواتنا في عيون الآخرين ونحن براء من ذلك.

وحكومة، وبعيدا عن القول الذي يشير إلى أن الشحنة قادمة من سوريا، وقريبا من دائرة عالم المخدرات داخل لبنان تحديدا في دوائر ضيقة داخل حزب الله الإرهابي. يذكر الكاتب الأمريكي إيمانويل أوتولينغي في مقالة طويلة له بعنوان «كيف يتعاون حزب الله مع عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية»، أن تورط حزب الله في تجارة المخدرات موق بالادلة، واكتشفت السلطات هذا الأمر بالصدفة عام 2007، عبر مكالمات هاتفية مصدرها من كولومبيا، حيث رصدتها إدارة مكافحة المخدرات عندما كان يرتب الحزب شحنات متعددة الأطنان من الكوكايين لإرسالها إلى الشرق الأوسط.

ويتخذ حزب الله المنطقة الحدودية الثلاثية بين (الأرجنتين - البرازيل - الجارغواي) منطقة لإدارة كافة العمليات من تهريب للمخدرات وغسيل وتبييض للأموال، ويذكر أوتولينغي أن عام 2016 تم القبض على مهرب مخدرات لبناني في منطقة الحدود الثلاثية وتم تسليمه إلى ميامي، حيث كشف للمحكمة أن رئيسه كان يقيم في كولومبيا، مما يعني أن حزب الله يعمل في شبكة معقدة داخل أمريكا اللاتينية.

كما نشر ماثيو ليفيت وهو مسؤول سابق في وزارة الخزانة الأمريكية، تقريرا مفصلا عن عمليات حزب الله في المنطقة الثلاثية، حيث أكد أن أسعد بركات وعائلته كانوا السبب في نشوء نشاطات حزب الله في أمريكا اللاتينية، ويدير عددا من أفراد عائلته العمليات في أكثر من دولة هناك. يتخذ حزب الله هذا السلوك الإجرامي لتوفير السيولة المالية للحزب، حيث لا تعرف مصادر الدخل للحزب من غير هذه العمليات، ولا يمكن لحزب في لبنان أن يملك كل تلك الأموال، مهما حاولت إيران الغارقة بمشاكلها الاقتصادية في تمويلها. ما تم سرده في هذه المقالة هو غيض من فيض ومن أراد الاستفاضة عليه البحث برؤوس الأقالم وسيجد العديد من الشواهد الملمية بالتقارير الدولية، والمقالات، والصور، والوثائق التي تجعل كل أصابع الإتهام تشير إلى حزب الله. قبل إقفال القوس، منذ 6 سنوات 600 مليون حبة مخدرة تم محاولة تهريبها إلى المملكة من لبنان هذا ما ذكره سفير خادم الحرمين الشريفين في بيروت، فلو حاول شعب لبنان بأكمله أن ينتج هذه الكمية في هذه الفترة لن يستطع، فالموضوع أكبر منك يا لبنان!

كل الجامعات، وربما هذه الفئة ستصبح أغلبية في غضون سنوات قلائل، ما لم نعد التفكير في بدلات التمييز ونقن صفرها بشكل فيه من الحكمة والعدل ما يضمن تحقيق أهداف الرؤية التي يتحدث عنها ولي العهد حفظه الله.

رؤساء وكلاء وعمداء ومستشارون رغم أعمالهم الإدارية الكثيرة إلا أن أغلبهم يتمتع بمزايا بدلات التمييز! ليس بنسبة محدودة، بل بنسبة مئوية تراكمية، وتزايد حتى إلى ما فوق المئة، إذن كيف استطاع هؤلاء إن قلنا مجازا- الجمع بين أعباء الإدارة والتفرغ التام للباحث العلمية! هذا ما لا يقبله العقل السوي، وكما قيل: حدث العاقل بما لا يعقل فإن صدقك فلا عقل له.

قد نتفهم قلق وتوتر الصنفين الثاني والثالث من مستقدي البدلات عند أي حديث جاد يتناول موضوع البدلات والمكافآت، لا لشيء إلا لأنهم كمن يقول (عز قلبي ولا تعز بان كيكبي) أما مسألة البناء الصحيح والمتابعة الدائمة ومعاينة المخالف فهي بالنسبة لكثير منهم قضايا ثانوية طالما استمر البدل في التدفق والجريان، وعلى أي حال، ليسوا كلهم سواء، فمنهم المميز لحاجة، والمميز لحاجتين، والمميز لحاجتين وأكثر، ومنهم غير ذلك كانوا طرائق قدا.

عرفنا المشكلة فما هو الحل؟ الحل من وجهة نظري يتمحور في نقطتين: النقطة الأولى أن نتخلص من الإدارات الجامعية التقليدية، لأنها السبب الأول في ضعف التخطيط وعسر التنفيذ، ولأن جامعاتنا بحاجة لقيادات كتلك التي تحدث عنها سمو ولي العهد في لقائه التلفزيوني قبل أيام، قيادات شغوفة بما تعمل، لا شغوفة بما تتاله من بدلات ومكافآت؛ والنقطة الثانية أن نوقف الاستنزاف المالي بوقف هذه البدلات فوراً، ونبدأ في تصحيح انحراف مسار العملية البحثية بما يضمن تحقيق أهداف الرؤية، وعندئذ نعاود صرف البدلات بشكل صحيح وسليم، والله الهادي إلى سواء السبيل.

2021.05.02
الأحد 20 رمضان
1442
العدد 2577 (السنة الثامنة)
09

opinion@makkahnp.com

رأي



نتعاون ما نتهاون

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام
مكة
المكرمة • Makkah AlMukarramah

رئيس مجلس الإدارة
عبد العزيز بن محمد عبده يمانى

المدير العام المكلف
ورئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن مطير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة

هاتف: 0125201733 ص.ب. 5803
فاكس: 0125203055 الرمز البريدي 21955

فاكس الإعلانات: 0125201423
فاكس الاشتراكات: 0125200734
الاشتركاات: 0504720131

makkah@makkahnp.com

الرياض

جوال: 0500675899 ص.ب. 25162
فاكس: 0114066991 الرمز البريدي 11466
فاكس الإعلانات والاشتركاات: 0114066991

gov@makkahnp.com

جدة

هاتف: 0126570402 ص.ب. 51787
فاكس: 0122345938 الرمز البريدي 21553

gov@makkahnp.com

المدينة المنورة

جوال: 0506511196

gov@makkahnp.com

الدمام

جوال: 0504178354

gov@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمدا: 1658-6646

الرقم الموحد: 920003453